

القمة الأوروبية.. الفرصة الأخيرة لإنقاذ اليونان



متقاعدون ينتظرون خارج البوابة الرئيسية للبنك الوطني اليوناني وسط أثينا بعد قرار بتحديد عطلة البنوك حتى الاثنين المقبل (أ.ب)

عواصم - وكالات: من المقرر أن تكون القمة الأوروبية التي ستعقد الأحد المقبل بشأن الأزمة اليونانية، الفصل الأخير بعد عدة اجتماعات ماراتونية، وقبل 48 ساعة من القمة وعدت اليونان بتقديم برنامج إصلاحات «ذات مصداقية»، غداة الإنذار الذي وجهه القادة الأوروبيون لأثينا، على أمل التوصل إلى اتفاق اللحظة الأخيرة قبل الأحد لإبقاء هذا البلد داخل منطقة اليورو. ووجهت اليونان رسمياً أمس إلى منطقة اليورو أكبر مقرر ضيقها، طلباً جديداً للمساعدة الأمر الذي اعتبر مبادرة «إيجابية» من قبل فرنسا وإسبانيا البلدين الأكثر مرونة إزاء اليونان، لكنهما أقلية أمام المتشددين وفي طبيعتهم الألمانية.

ورأى رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس إن «هذا الطلب وهذه الرسالة متوازنة وإيجابية وترجم إرادة حقيقية في التقدم وتبني الإصلاحات». وقال فالس إن فرنسا ستفعل كل ما في وسعها لمنع خروج اليونان من منطقة اليورو وهي خطوة إذا حدثت فسوف تكون لها انعكاسات جيوسياسية وتضر بالاقتصاد العالمي. وكان تصريح فالس أقوى تعبير من باريس على رفضها خروج اليونان من منطقة اليورو.

أما صندوق النقد الدولي وهو من الدائنين الرئيسيين لليونان، فقد مضى في الاتجاه المعاكس

فرنسا: لا خروج

أثينا من منطقة

اليورو

لاغارد: «من

الضروي» إعادة

هيكله ديون اليونان

للأوروبيين حيث اعتبرت مديرتة العامة كريستين لاغارد أنه من «الضروري» إعادة هيكلة ديون اليونان وهو الأمر الذي يرفض الأوروبيون التحدث فيه حالياً.

برنامج إصلاحات

ووعدت أثينا التي تطلب بتخفيف دينها الهائل بتقديم برنامج إصلاحات جديدة «ذات مصداقية»، مستجيبة بذلك لإنذار من القادة الأوروبيين. ودون أن تتطرق مباشرة لهذه التصريحات اليونانية أشارت

لاغارد إلى «تطورات مهمة» وشددت على أن أثينا تواجه «أزمة حادة يتعين حلها». وبحسب صندوق النقد تحتاج اليونان 50 مليار يورو من المساعدات خلال السنوات الثلاث القادمة منها 36 ملياراً من الأموال السائلة الأوروبية.

ونبهت لاغارد إلى أن «هذه الأرقام يجب أن تراجع بالتأكيد» معتبرة أن تخفيف الدين يمثل «العمود» الثاني لخطة المساعدة، إلى جانب تدعيم الميزانية والإصلاحات.

وقال رئيس المجلس الأوروبي ووزير الخزانة الأمريكي جاكوب لو إن الاتفاق لن يكون

دونالد توسك «من دون وحدة» وشددت على أن أثينا تواجه «أزمة حادة يتعين حلها». وبحسب صندوق النقد تحتاج اليونان 50 مليار يورو من المساعدات خلال السنوات الثلاث القادمة منها 36 ملياراً من الأموال السائلة الأوروبية.

ونبهت لاغارد إلى أن «هذه الأرقام يجب أن تراجع بالتأكيد» معتبرة أن تخفيف الدين يمثل «العمود» الثاني لخطة المساعدة، إلى جانب تدعيم الميزانية والإصلاحات.

ممكناً ما لم تتخذ أثينا «قرارات صعبة» حول الإصلاحات، وما لم يتخذ الأوروبيون قراراً لتخفيف الديون اليونانية الهائلة التي تصل إلى 320 مليار يورو ما يمثل 180٪ من الناتج الإجمالي المحلي اليوناني.

وحتى الآن تعهدت اليونان بتقديم إصلاحات تشمل الضرائب وأنظمة التقاعد «الأسبوع المقبل»، حسبما قال وزير المالية اليوناني الجديد أفلديس تساكولوتوس.

وفي حال اعتبر هذا البرنامج مرضياً يجب على القادة الأوروبيين رسمياً إعطاء إشارة الموافقة على مفاوضات حول برنامج المساعدات الجديد هذا الأحد خلال القمة الأوروبية الطارئة في بروكسل.

أما في حال حصل العكس فإن هذه القمة ستتحول إلى قمة أزمة لإطلاق إخراج اليونان من منطقة اليورو.

ولا بد من حلول عاجلة وقصيرة الأمد لكي تتمكن أثينا قبل العشرين من يوليو من دفع ما هو متوجب عليها للمصرف المركزي الأوروبي الذي يبقى المصرف اليونانية التي لا تزال مغلقة، على قيد الحياة عبر مداهم بالسيولة.

وفي حال لم يتم التوصل إلى اتفاق فإن المصرف المركزي الأوروبي سيتخلى عن المصارف اليونانية ما سيؤدي لآحالة إلى انهيار النظام المصرفي اليوناني وإفلاس البلاد وإخراجها من اليورو.

وقال وزير الخزانة الأمريكي جاكوب لو إن الاتفاق لن يكون

تمديد إغلاق البنوك حتى الإثنين

أعلن مصدر في وزارة المالية اليونانية أن البنوك في أنحاء البلاد ستبقى مغلقة حتى الاثنين. وعقد مجلس حكام المصرف المركزي الأوروبي اجتماعاً عبر الهاتف وقرر الإبقاء على المساعدة العاجلة إلى المصارف اليونانية على ما هي عليه، حسب ما أفاد مصدر مقرب من المحادثات.

لكن مصدراً مصرفياً أوروبياً أعلن قبل ذلك أن «الشعور بنفاد الصبر إزاء تصرفات الحكومة اليونانية، يزداد داخل هذه المؤسسة».

صعود أسهم أوروبا

ارتفعت الأسهم الأوروبية في بداية التعاملات أمس بقيادة أسهم شركات التعدين بعد صعود المعادن والأسهم الصينية في حين يراهن بعض المستثمرين على أن دائني اليونان سيدرسون مقترحات الإصلاح بشكل إيجابي وسيتوصلون في النهاية إلى اتفاق بخصوص الديون.

وصعد المؤشر ستوكس يورب 600 لقطاع الموارد الأساسية 1,7٪ مع ارتفاع أسعار المعادن الصناعية الأساسية.

وارتفع المؤشر يورو ستوكس 50 لأسهم منطقة اليورو 0,8٪، بينما زاد المؤشر يوروفرست 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى بنسبة 0,8٪ أيضاً ليصل إلى 1489,74 نقطة.

وفي أنحاء أوروبا ارتفع المؤشر فايننشال تايمز 100 البريطاني 0,2٪ عند الفتح بينما زاد المؤشران كاك 40 الفرنسي وداكس الألماني 0,4٪.

إنتاج طهران سيفرق الأسواق

«بلومبيرغ»: روسيا أكثر المتضررين حال استئناف تصدير النفط الإيراني

كانوا ولا يزالون يشترون النفط الإيراني. وفيما يلي تحديات عودة إيران للسوق النفطية: يشكك المحللون النفطيون في أن إيران ستستطيع زيادة إنتاجها بهذه السرعة التي تحدث عنها، وأنه لن تكون لديها الطاقات الإنتاجية والتصديرية الكافية للعودة إلى المستوى السابق لها من إنتاجها والذي كان يصل في بعض الأحيان إلى 4,2 ملايين برميل يومياً.

بنود الاتفاقية في أيام العطلة الأخيرة ولكن هناك عدداً من المسائل دون حل حتى وقتنا هذا ما قد يؤدي إلى إفشال الاتفاقية. وتجري إيران في الوقت الحالي مفاوضات حول زيادة الواردات والاستثمارات في تطوير الحقول النفطية الجديدة مع العملاء السابقين من الاتحاد الأوروبي مثل شركة شل وتوتال وفيتول غروب بالإضافة إلى المشاورات مع الشركاء الآسيويين الذين

النفطية مباشرة بعد رفع العقوبات عنها ولذلك تدعو الدول الأعضاء في منظمة أوبك إلى استعادة حصتها في الإنتاج لكل بلد. ومن المحتمل أن يؤدي زيادة الإنتاج إلى نزاع مع السعودية التي تسعى إلى زيادة حجم صادراتها النفطية وذلك ترفض العودة إلى نظام الحصص القديم. وبحسب التصريحات الرسمية فقد تم التوصل إلى الاتفاق والتفاهم حول بعض

حيث من المحتمل عودة إيران للسوق خلال فترة تتراوح بين 6 و9 أشهر مقبلة، وهذا سيحتم على القطاع النفطي دراسة الآثار المحتملة لهذه المتغيرات. ومن المتوقع أن يصل حجم الصادرات النفطية 2,3 مليون برميل من النفط يومياً بحسب ما أعلنه نائب وزير النفط الإيراني منصور معظمي. وبعثت إيران لإنتاج ضعف حجم صادراتها

إيران منافساً مباشراً لروسيا في السوق الأوروبية». الجدير بالذكر توقفت صادرات إيران النفطية لدول أوروبا عام 2012 بعد أن فرض الاتحاد الأوروبي حظراً على وارداتها للحد من حجم الإنتاج اليومي لها لانخفاض الإنتاج اليومي لها للنفط من 3,6 ملايين برميل يومياً عام 2011 إلى 2,6 مليون برميل يومياً عام 2014. ومن المحتمل أن يتم الاتفاق مع إيران في فيينا في غضون اليومين المقبلين،

منظمة أوبك. وفي المقابل ستكون روسيا التي تتنافس مع كل من السعودية والولايات المتحدة في الحصول على لقب أكبر منتج للنفط في العالم الأكثر تضرراً وفقاً لنتائج استطلاع الرأي الذي أجرته «بلومبيرغ» بين كبار المحللين ومديري الشركات النفطية. ووفقاً لإيد مورس رئيس مجموعة تحليل السلع لدى «سي تي غروب»: «ستصبح

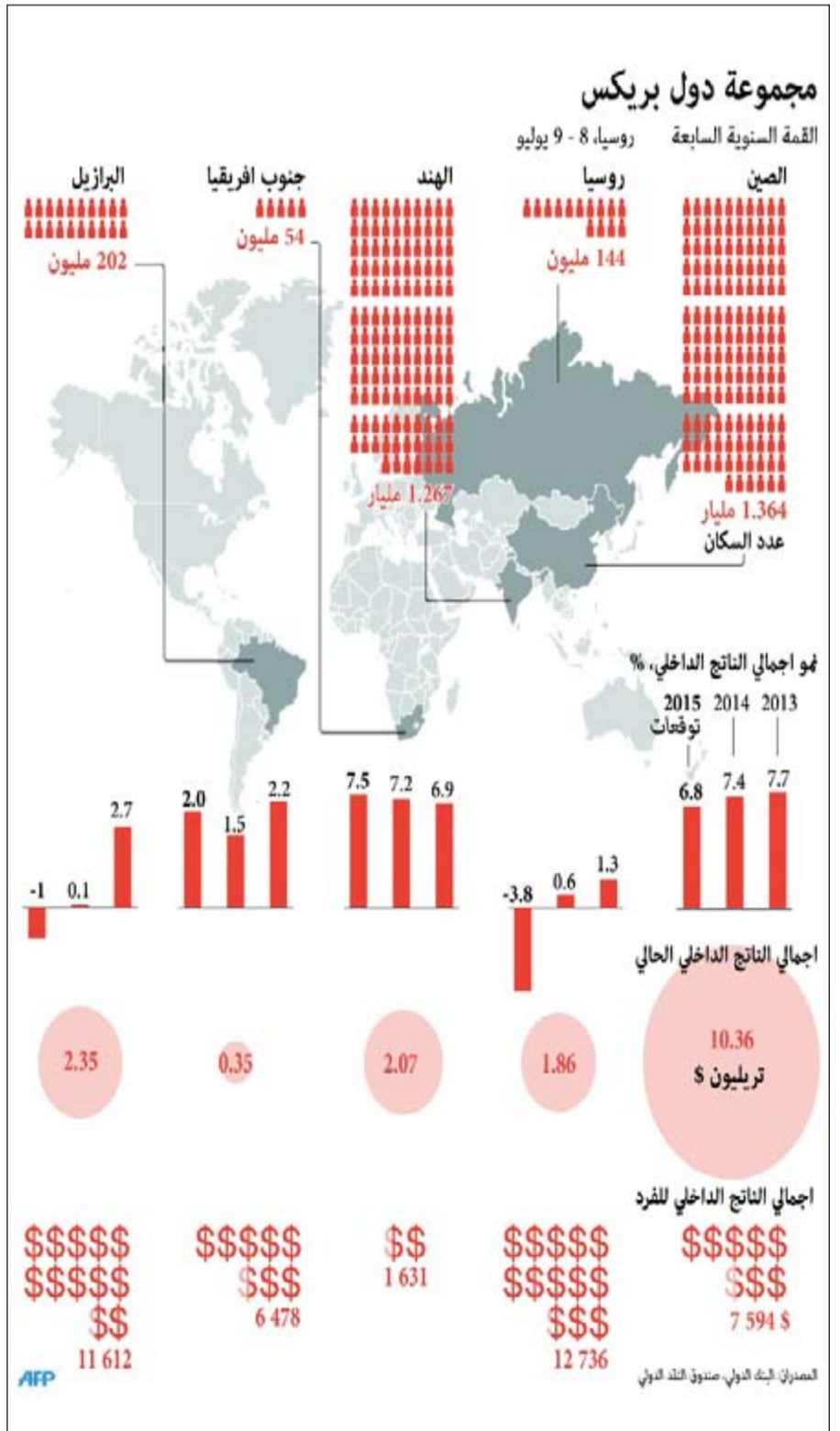
ترقب الدول النفطية محادثات القوى الغربية وإيران بشأن اتفاق من شأنه رفع العقوبات عن إيران مقابل تقليصها برنامجها النووي، وفي حال التوصل لقرار، فإنه من المنتظر عودة إيران لمكانتها النفطية وحصتها من الصادرات النفطية للأسواق العالمية، الأمر الذي سيزعزع حالة الاستقرار الراهنة التي تتمتع بها الدول الأعضاء في

بنوك عالمية: أسعار النفط تستعد للتعافي



أوضحت بنوك عالمية كبرى إن أسعار النفط تنهتياً للارتداد مشيرة إلى أن هبوط الأسهم الصينية وأزمة الديون اليونانية لن تحد من الطلب العالمي على النفط، حيث أشار مورجان ستانلي إلى أن الأسعار تستعد للتعافي بشكل متواضع، وذلك بعد هبوطها بـ 13٪ خلال الجلسات الخمس الماضية، فيما قال سوسيتة جنرال إن توفيل إيران إلى اتفاق مع القوى العالمية حول برنامجها النووي لن يعيد النفط الإيراني إلى السوق سريعاً، بالتالي لن يضغط التوصل إلى اتفاق على الأسعار. من جهة أخرى، أرجح بنك «يو بي أس» انخفاض مزيج برنت إلى دون مستوى 55 دولاراً للبرميل، مضيفاً أن الأسعار لن تشهد ضغطاً نظوياً قوياً دون ظهور عوامل أخرى تؤثر على نمو الاقتصاد واستهلاك الوقود. غير أن بنكي «جولدمان ساكس» و«بي إن بي باربييا» يتوقعان تراجع خام نايمكس مع ارتفاع إنتاج أوبك واستمرار نشاط الحفر في الولايات المتحدة بالإضافة إلى المخاوف حول الأوضاع الاقتصادية، حيث أبقى «جولدمان ساكس» على توقعاته المتشائمة لأسعار النفط الخام وقال إن التطورات في اليونان قد تزيد من تقلب الأسعار في الأمد القصير، متوقفاً أن يسجل سعر الخام الأميركي 45 دولاراً للبرميل بحلول أكتوبر.

مجموعة «البريكس» تعيد رسم ملامح الاقتصاد العالمي



أسهم الصين تعود بقوة .. وترتفع 6%

بكين - رويترز: انتعشت الأسهم الصينية لترتفع نحو 6٪ أمس بعد أن بدأت محاولات بكين المحمومة لاحتواء الانخفاضات التي هزت أسواق المال العالمية توتياً ثمارها أخيراً. وفي خطوة هي الأقوى حتى الآن لدعم السوق حظرت هيئة السوق الصينية البيع على المساهمين من أصحاب الحصص الكبيرة في الشركات المدرجة. وبشكل منفصل قال البنك المركزي إنه سيسمح للبنوك بتمديد القروض المدعومة بالأسهم. وبحلول الإغلاق ارتفع مؤشر سي.إس.آي 300 لكبرى الشركات المدرجة في شنغهاي وشنغتن 6,4٪ في حين زاد مؤشر شنغهاي المجمع 5,8٪ في أكبر زيادة يومية له بالنسبة المئوية في ست سنوات. لكن أسواق الأسهم الصينية ظلت شبه مجمدة في ظل تعليق تداول أسهم نحو 1500 شركة مدرجة قيمتها السوقية حوالي 2,8 تريليون دولار، وقال بعض المحللين إن من السابق لأوانه إعلان انتهاء الأزمة. وقال المحلل لدى نورث-إيست للأوراق المالية في شنغهاي دو تشانغ تشون «السوق تشهد بعض المؤشرات الإيجابية.. لكن من السابق لأوانه إعلان انتصار المنقذين لأن أكثر من نصف الشركات المدرجة غير متداول». وقال اقتصاديو كريدي سويس في مذكرة بحثية «نميل إلى الاعتقاد أن بكين ستستعد إلى تصعيد الإجراءات إلى أن تبدأ بتحقيق نتائج.. إذا لم تستقر أوضاع السوق فإننا نتوقع بياناً من الحكومة الصينية تقول فيه سنبذل كل ما يتطلبه الأمر نظراً لأن الاستقرار الاجتماعي على المحك والمخاطر المالية الشاملة واضحة».